لا شك أن الولايات المتحدة تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية الفدرالية، وهو عجز مزمن، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العجز 1.8 تريليون دولار في السنة المالية 2024. لاشك أن عجز الموازنة قد يرتفع في السنوات المقبلة، إذا ما جرى تخفيض في حصيلة الضرائب. ترامب ذكر أنه سوف يرفع الرسوم الجمركية على الواردات السلعية والبضائع، خصوصاً ما يتم استيراده من الصين، وهي أكبر مصدّر للسلع إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

عجز الموازنة

تذكر مؤسسة Brookings للأبحاث أن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى زيادة العجز بمبلغ تريليوني دولار بحلول عام 2028،

أي بعد نهاية فترة الرئاسة الجديدة.
لمواجهة العجز وخفض الضرائب، يقترح فريق ترامب زيادة الرسوم الجمركية من نطاق 25 إلى 100 في المئة على الواردات من أشباه الموصلات Semiconductors ومنتجات الألمنيوم والحديد والسيارات الكهربائية والبطاريات، ويمكن الإشارة إلى أن هذه المستوردات غالباً تأتي من الصين. يزعم فريق ترامب بأن هذه الرسوم الجمركية ستزيد حصيلة الضرائب والرسوم بـ524 مليار دولار. تظل هناك فجوة كبيرة بين الإنفاق والإيرادات الحكومية في الولايات المتحدة. أهم من العجز أن الرسوم الجمركية المقترحة سوف تعني حرباً تجارية، ليس على الصين فقط، بل أيضاً على الدول الأوروبية، التي تصدّر العديد من السلع إلى الولايات المتحدة، كما إنها

تحصّل إيرادات من تعاملاتها الخدمية مع أمريكا. إذاً هناك إمكانيات للتأثير على الأوضاع الاقتصادية في بلدان حليفة للولايات المتحدة، وتخفّض من معدلات النمو لديها، خصوصاً أن الكثير من هذه البلدان تتميّز باقتصاديات التصدير Export Oriented، وأهم هذه البلدان ألمانيا، التي تواجه في الوقت الحاضر ركوداً نسبياً.

مسائل الطاقة والبيئة

أهم المتغيرات المتوقعة في السياسات الاقتصادية تلك المتعلقة باقتصاديات الطاقة ومسائل حماية البيئة. لا يكن ترامب، وإدارته المتوقعة، أي تعاطف مع دعوات النشطاء المنادين بحماية البيئة ومواجهة الاحتباس الحراري والحد من

انبعاثات الكربون. كما أن الإدارة الجديدة قد لا تكون متحمّسة لبدائل الطاقة النظيفة، وقد تفسح المجال أمام الشركات النفطية للعمل باستخراج النفط وإنتاجه من المحميات الطبيعية، مثل محمية الاسكا. كما أن إنتاج النفط الصخري بطريقة Fraking، التي تواجه معارضة من نشطاء البيئة، سوف تعتمد هذه العمليات، بالرغم من مضارها المحتملة.